ولذلك كان هو المنادي دون الموصوف المفرد قال الشنواني ثم
نقل عن الرضي جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا
عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجردا قال وينبغي ان
نعت شبه المضاف كذلك **قوله** فيمن سميته بذلك ايمحالة
كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه
فيجب نصبهما للطول بخلاف الاول لشبهه بالمضاف والثاني
لعطفه على المنصوب **قوله** ويمتنع في هذا ادخال يا الخ اي
لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبد شمس والحالة نظرا
الي الاصل المنقول عنه **قوله** نصبتهما ايضا اي وجوبا اما الاول
فلانه نكرة غير مقصودة واما الثاني فلعطفه على المنصوب **قوله**
وان كانت اي الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر ان هذا الحكم الذي
قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون
معينة وانما قلنا ذلك لان المنادي انما يبنى اذا كان مفردا معينا
وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين
اما اذا اريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما تابعا بل الظاهر فيه نصبهما ٢
كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين ثم **قوله** ضممت الاول اي لانه
نكرة مقصودة تصريح **قوله** وعرفت الثاني قال في التصريح وجوبا
لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه
وهي ال انتهى ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل
امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقل عن
المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون
ال **قوله** ونصبته اي عطفا على محل الاول او رفعته اي عطفا
على لفظه والوجهان ماخوذان من قول المص الاتي وان يكن
مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقي **قوله** فيجب
ضمه قال شيخنا اي بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبني
على الواو انتهى ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان اوضح
قوله وبتجريده من ال لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ
الجلالة والجملة المحكية المصدرة بال كما ياتي **قوله** مردود كان
الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدا وهو ممنوع وتخيير ويمكن

ان

٣
ان يقرا الخبر بالنصب علي انه مفعول معه ويقدر لواحد
منهما خبر علي حد نحن بما عندنا وانت بما عندك راض وهذا
الجواب اولي لايهام ما قبله ان ابن خروف لم يقل باحد الامرين
ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول
ان الثاني ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد
الثاني انه اسم جنس اريد به معين فيجب تعريفه بال
لما تقدم لا انه يجوز فيه وللبعض هنا كلام لا يساوي التعرض له
ويؤخذ رده مما تقدم فتامل **قوله** وافادته فايدته وهي
طلب الاقبال وعلم من كلامه ان شرط الحذف وهو الدلالة
وشرط وجوبه وهو نصب الحرف مسده موجودان **قوله** يا زيد
جملة اي مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد انه بنفسه
جملة كذا قال البعض وهو ظاهر علي مذهب سيبويه وعلي
اول الاحتمالين الاتيين في تقرير مذهب المبرد **قوله** والفاعل
مقدر اي محذوف تبعا لحذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل ان
المراد مستتر في يا لانها لما عملت عمله جاز ان يستتر فيها ما استتر
في الفعل ثم رايت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول اوفق
بكلامه في تقرير مذهب سيبويه وعلي الثاني يكون يا زيد
بنفسه جملة فتنبه **قوله** او تقديرا اعترضه شيخنا بان
التقدير ينافي وجوب الذكر واجاب البعض بان المراد بالذكر
الملاحظة وكلام الش مبني علي مذهب ابن مالك من جواز
حذف المنادي قبل الامر والدعا كما مر بيانه **قوله** نحو
مفعول مقدم ومفعولا افتخن ضمير محذوف يعود على نحو
ونهن بفتح التا مضارع وهن اي ضعف وبضمها مضارع
اهان والها مكسورة فيهما **قوله** يا ابن متصل انت خبير بان
المراد بابن لفظه وهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال
متصل مضاف فكان حقه ان يقول متصلا مضافا بالنصب على
الحال **قوله** مضاف اي علم اعم من ان يكون مفردا او غيره حفيد ثم
قوله جاز فيه الضم اي علي الاصل والفتح اما علي الاتباع لفتحة
ابن اذ الحاجز بينهما ساكن وهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل

لكن سده مسده عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل صح صح

قوله نصبه بحرف النداء الخ في الهمع انه علي هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به لا صح

وكذا على ما حكاه ابو حيان عن بعضهم ان احرف النداء اسما افعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال صح صح

Copyright © King Saud University